تقييم الإستثمار في الجزائر في ظل تحديات العولمة
- حالة ولاية تلمسان-

حسين مسلم ، نصيرة أوبختي ، ليلى خواني
Nassirajihen@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
- جامعة تلمسان-

ملخص:
إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو محاولة تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل ضغوطات العولمة، التي فرضت على كل العالم بايجابياتها وسلبياتها، وبالتالي إلى إظهار أهمية الاستثمار وعلاقته بالعولمة وكذا في تشخيص الواقع الجزائري بما فيه من إمكانيات وفرص من جهة، ونقاط ضعف من جهة أخرى.
وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك مشاكل عديدة رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات من خلال الإنعاش الاقتصادي، والمشكل هو تفشي البيروقراطية وكذا تلاعب المستثمرين المحليين بالمشاريع الموافقة عليها من طرف الولاية المعنية، وبالتالي لابد من مراقبة شديدة على المشاريع التي توافق عليها، وهذه المشاكل تعيق الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مقدمـــة:
يتميز عالم الاقتصاد اليوم بالتعقد، وذلك أن الأحداث المتتابعة التي ظهرت في القرن الماضي غيرت الأفكار، وقد ساهمت التكنولوجيا والإعلام والاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية تنتقل فيها المعلومات والسلع والخدمات بشكل سريع جدا وهذا ما أطلق عليه بظاهرة العولمة.
ففي الجزائر يظهر تأثير العولمة جليا بدءا بالإصلاحات الهيكلية التي قللت من مركزية الدولة وسلطتها في اتخاذ القرار بهدف تأهيل الجزائر للدخول لاقتصاد السوق، فكانت إعادة الهيكلة المالية ثم العضوية التي تجسدت في مشروع الخوصصة، غير أن هذه التحولات في سياسة الدولة، جعلت الكثير من المؤسسات تواجه حقيقة الإفلاس بعد أن توقف دعم الدولة وبالتالي تسريح العمال الذي أدى بدوره إلى بطالة، ولمعالجة هذا الوضع فتحت الدولة المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب في قانون رضا مالك (1993) رئيس الحكومة السابق وبالتالي هل مستوى الاستثمار في الجزائر قادر على مواجهة ضغوطات العولمة؟ ولهذا سوف نعالج البحث في النقاط التالية:

أولا: واقع الاستثمار في الجزائر.
ثانيا: تأثير العولمة على الاستثمار في الجزائر.
ثالثا: واقع الاستثمار في ولاية تلمسان.

أولا: واقع الاستثمار في الجزائر
في إطار محاولة الدولة الجزائرية تحديد اقتصادها والقضاء على المشاكل التي تقف في وجهها، لجأت إلى الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ما ينجم عنه إنشاء هياكل ومراكز مساعدة ومدعمة في مجال القيام بالاستثمارات وكذا منح مختلف الضمانات والحوافز في هذا المجال.

1-ماهية الاستثمار:

1-1-تعريف الاستثمار: إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد إلى أخر وسنقدم تعريف شامل للاستثمار هو كالتالي:
"الاستثمار يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف إلى الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطن.

1-2-أنواع الاستثمار:

أ-الاستثمار الخاص المحلي: ينقسم إلى قسمين:

-**استثمار فردي**: تكوين رأسمال أو استثمار عن طريق المدخرات الفرد

-**استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: استثمارات تقوم لها الشركات عن طريق قروض مقدمة لها.

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر: مجموعة الموارد النقدية والعينية التي بها المؤسسات عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة.[1]

2- نظام الاستثمار في الجزائر:

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه إلى اقتصاد السوق، يعتبر قانون ترقية الاستثمار الذي جاء به رئيس الحكومة السابق رضا مالك الصادر في نهاية 1993 أحمد أهم الاستثمار، وأعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، كما أن هذا القانون منح العديد من الحواجز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.

لقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ إطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص وبعض المشاريع الأجنبية، لكن بعد التقييم وجدت كثير من الصعوبات التي تعيق المشاريع الاستثمارية وتم تعديل قانون الاستثمار في أوت 2001 وهو القانون الاستثمار الحالي.

يقوم نظام الاستثمار في الجزائر على العناصر التالية:

-**مجلس وطني للاستثمار**: يرأسه رئيس الحكومة وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستيراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولية.

-**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** تطوير ومتابعة عمليات واستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق للمشاريع.

-**إنشاء شباك لا مركزي وحيد:** يملك كل الصلاحيات للاستجابة لانشغالات المستثمرين.

-**صندوق دعم الاستثمار:** يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار

إن الجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية ومادية هامة في العديد من القطاعات مما يجعلها فرصا جيدة للاستثمارات لا سيما في القطاع الصناعي والفلاحي والمصرفي والمحروقات والمناجم، وقد كشفت مصادر دبلوماسية عربية عن ثماني قطاعات يعتبر الاستثمار فيها مربحا إلى أقصى الحدود، ولهذا سوف نقوم في الدراسة الميدانية بدراسة حالة الاستثمار في مختلف القطاعات في الجزائر

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة فتحت الجزائر مجالا جديدا للاستثمار خاصة مع المستثمرين الأجانب ودخولها إلى اقتصاد السوق في إطار العولمة.[2] ولهذا سوف نتعرض إليها كما يلي:

ثانيا: تأثير العولمة على الاستثمار في الجزائر

1-ماهية العولمـة:

1-1-مفهوم العولمة: [3] إن العولمة هي ترجمة للكلمتين:

Mondialisation: بالفرنسية والتي نقسمها إلى 3 مصطلحات:

Internationalisation: وهي تعني عالمية التجارة.

Multinationalisation: وهي تعني أن المؤسسات تنتج في الدول المضيفة (الاستثمار الأجنبي)

Globalisation: وهي تضم كل القطاعات (المالية، الإنتاج، التجارة ...) أي عالمية كل القطاعات.

والكلمة الثانية هي: **globalisation** بالانجليزية وقد استعمل هذا اللفظ في أواخر القرن العشرين.

إن كلمة العولمة مشتقة من العالم وعليه معنى العولمة:

لغويا: جعل المحلي عالميا، أي كل ما هو محلي أو وطني يصبح حاليا عالميا، ومعني العالمية أن تتوحد كل الشعوب والمجتمعات في العالم وفي كل أمورها لتصبح هيئة أو أسرة واحدة فحسب **تعريف صندوق النقد الدولي FMI:** لقد عرفها في تقريره أيضا: آفاق الاقتصاد العالمي سنة 1973: **"بأنها تزايد اعتماد الاقتصاد**

[1] الدكتور محمد بلقاسم بهلول: "الاستثمارات وإشكالية التوازن الجهوي"المؤسسة الوطنية للفنون، الطبعة 1990، ص25.

[2] د.منصور الزين "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر" من مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد 02، ص192.

[3] « Fabien Boudier » : « Mondialisation et stratégie de firmes a l'international »

محاضرة لطلبة سنة أولى دكتوراه إدارة الأفراد وحوكمة الشركات–جامعة تلمسان– 2009.

المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، أو التدفقات الرأسمالية الدولية من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجية".[4]

1-2-أثار العولمـة:

الآثـار الايجابية:

-توسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة وزيادة المنافسة بين الشركات.

-الانفتاح المالي للدول النامية يمكنها من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية وبالتالي تحصل على ما تحتاج إليه من أموال.

-تساعد الاستثمارات الخارجية على تحويل التكنولوجيا.

-كما تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد على القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

-تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

-بروز اتجاه عالمي يسعى لنزاع الأسلحة النووية والحد من إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية من أجل تحقيق.

الآثـار السلبيـة:

-تمركز -الثروة على مستوى العالمي في أيدي القلة-الدول الأكثر غنا-

-انخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة البطالة، ومشكلة توزيع الدخل يحدث فجوة بين أجور العمال الأقل مهارة وأجور العمال الأكثر مهارة.

-زيادة أسعار الواردات الغذائية للدول النامية نتيجة خفض الدعم والإعانات في قطاع الزراعة.[5]

-الدول تواجه قيود حول هيكلها الضريبي بسبب الدخول النهائي إلى OMC حيث يتم نزع كل الرسوم على المنتوجات، خاصة في الدول النامية.

-زيادة ارتباطات بالأسواق المالية الخارجية تؤدي إلى زيادة الأزمات الاقتصادية كالأزمة الاقتصادية في المكسيك 1994، وخير مثال أزمة بلدان شرق أسيا في منصف 1997 انفجرت أزمة مالية بهذه المنطقة خاصة: أندونيسا، تايلاندا، كوريا، ماليزيا.

-زيادة معدلات نسبة الجريمة في العالم.

-شيوع الثقافة الاستهلاكية الغير منتجة خاصة في الدول النامية.

-ولمواجهة الآثار السابقة لجأت الجزائر كسائر الدول النامية إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

2-الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة:

ابتداء من 1994 وجب من الضروري تعديل الهيكل الاقتصادي في ظل العولمة، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية:

السياسة المالية: الزيادة في الإيرادات والتخفيض في النفقات.

السياسة النقدية: إجراءات متعلقة بأسعار الفائدة وتحديد سقف الإصدار النقدي.

تحرير التجارة الخارجية: توازن خارجي يرافقه استقرار في سعر الصرف.

قطاع الفلاحة والسكن: قانون 1995 تدعيات مادية ومالية للفلاحين.

في مجال الاستثمار الأجنبي: سنت قوانين عديدة لجذبه كما خصصت حجم معتبر من نفقاتها على قطاع السياحة.

إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية: عانت المؤسسات العمومية من ظروف اقتصادية مزرية لسوء التسيير، فتحت لهذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية وتتمثل في إعادة الهيكلة في خصخصة المؤسسات العمومية أو حلها أو تخفيض من عمالها أو فتح باب الشراكة مع مؤسسات أجنبية. بالإضافة إلى أن الإصلاحات السابقة التي قامت بها رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، انضمت الجزائر إلى الفضاء الاورومتوسطي من خلال توقيعها على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ في 2005/09/01 وبالمقابل فهي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام في OMC نهائيا سنة 2012.[6]

[4] د.عمر صقر"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003، ص06.

[5] Olivier Doffus, « la mondialisation » la bibliothèque du citoyen 1997, p08

[6] أوخنيّ نصيرة، بريك زهية:"واقع الاستثمار في الجزائر في ظل العولمة" مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تخصص إدارة الأعمال تحت إشراف شريف مصطفي 2008، ص81.

3-المناخ الاستثماري في ظل العولمة:

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على انه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الاستقرار في ظل العولمة هو الذي يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالإدمان، وهذا ما ورد في دراسة للبنك الدولي شملت 400 شركة من 21 دولة مختارة، وتبين أن ما يقارب 3/1 العينة يرون أن المخاطر السياسية لاسيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عند اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يعتبر العوامل في تدفق الاستثمارات الأجنبية من حيث السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتسهيلات والحوافز.فالحديث عن الاقتصادية العربية خاصة الجزائر في ظل العولمة من حيث شمولية الإنتاج والخدمات نتيجة الثورة التكنولوجية وتدفق المال والمعلومات تهميشا نهج الانفتاح على الخارج بإزالة العوائق الجمركية والترابط بين دول العالم تجاريا ماليا، اقتصاديا، تكنولوجيا.[7]

ولفهم وضعية الاستثمار أكثر سوف نقوم بدراسة مختلف القطاعات بولاية تلمسان ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تعيق من نمو الاستثمار وتطوره في الجزائر.

ثالثا: واقع الاستثمار في ولاية تلمسان.

في هذا البحث المتواضع قمنا بدراسة حالة الاستثمار في مدينة تلمسان من أجل التعرف على التهديدات التي تواجهها وفرص الاستثمار فيها.

فكانت أولى محطة بالولاية، وبالضبط بالمديرية السياحية، ثم مديرية المناجم والصناعة، ثم مديرية الأشغال العمومية والبناء، وفي الأخير مديرية الفلاحة وكانت النتائج المتوصلة إليها في كل قطاع كما يلي:

1- قطاع السياحة:[8]

تعتبر السياحة من القطاعات الحيوية في تزويد اقتصاديات الدول من مداخيل مهمة، ولعل الموقع الجغرافي للجزائر يزيد من ضرورة الاهتمام بهذا القطاع. ولقد قامت الجزائر بالعديد من المشاريع خاصة في المرحلة ما بين 2004-2007، حيث أنشأت الكثير من المركبات السياحة والفنادق.

1-1-العراقيل التي تواجه قطاع السياحة في تلمسان:

نقص الهياكل القاعدية التي من شانها ان تعطي للجزائر جاذبية سياحية.

نقص الدراسات في هذا المجال (قطاع السياحة).

الميزانية المخصصة لهذا القطاع ضعيفة جدا.

قلة المناطق التوسعية واستغلال بعض المناطق السياحية في مجالات أخرى.

-نقص الكفاءات المتخصصة في السياحـــة.

-الثقافة السياحية مغيبـــة.

-لا توجد هناك آلية إعلامية تنقل المعلومة السياحية في الجزائر (SI) (نظام المعلومات).

1-2-دور القطاع السياحي في حل المشاكل الاقتصادية في تلمسان:

تعتبر السياحة المنشط الحيوي لكل القطاعات الأخرى بما توفره من (نقل، مطاعم، تجارة، ...).

السياحة توفر مناصب شغل ضخمة وبالتالي تقضي على البطالة نسبيا.

تحسين صورة الجزائر بالخارج.

استغلال الاستثمارات في قطاعات جديدة ومربحة مثل: (لالة سيتي، ...) لجعلها عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2012.

نسبة المصطافين في مدينة تلمسان تضاعفت خلال (2002، 2005، 2007) وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي:

[7] د.منصور الزين "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مرجع سابق، ص92.

[8] مديرية السياحة بولاية تلمسان 2008.

جدول رقم (01): عدد المصطافين في مدينة تلمسان (2002، 2005، 2007)

السنوات	الجزائريين	الأجانب
2002	**136630**	**1672**
2005	**123499**	**3307**
2007	**128009**	**6094**

المصدر: مديرية السياحة بولاية تلمسان في سنة 2008.

يلاحظ من الجدول (1) تناقص عدد المصطافين الجزائريين من سنة 2002 إلى 2007 بنسبة ضعيفة، وتزايد عدد المصطافين الأجانب من 2002 إلى 2007.

2- قطاع المناجم والصناعـة:[9]

ولمعرفة واقع قطاع الصناعة والمناجم في الجزائر خاصة في ولاية تلمسان قمنا بدراسة هذا القطاع بالاعتماد على مهندس مكتب الصناعة بالمديرية، وكانت النتائج كالتالي:

من 2002 إلى 2004 درس 372 ملف للمستثمرين المحليين في ولاية تلمسان في مجال الصناعة وذلك في 8 اجتماعات وهذه الدراسة تمت في الولاية في عهد الوالي السابق ومن طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد وترقية الاستثمار ولكن تمت الموافقة من طرف هذه اللجنة على 147 مشروع ووزعت الأراضي على أصحاب المشروع الموافق عليه ولكن إلى غاية 2008 لم ينجز إلا مشروع واحد فقط هو "مطحنة أبو تشفين".

-العراقيل التي تواجه قطاع المناجم والصناعة بولاية تلمسان: وسبب فشل المشاريع السابقة هو أن الأراضي التي وزعت لهم استغلت في أشياء أخرى أو حولت إلى أشخاص آخرين أو بيعت بقيمة رمزية لأنه لم تكن مراقبة شديدة على أملاك أو أراضي من اجل إتمام المشروع الموافق عليه أي بسبب المضاربة في قطاع العقار، كما انه هذه المشاريع المقدمة لم تكن في المستوى.

-البطء في دراسة المشاريع مثلا توجد استثمارات مقدمة من طرف الأفراد تقدر بحوالي 185 مشروع أو ملف ولكن لم يتم دراسة هذه المشاريع.

-لا تساهم الدولة في السنوات الأخيرة في هذا القطاع مثلا: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار أعطت الاستقلالية للمؤسسات من الناحية الإدارية وليس من الناحية المالية وكيفية العمل ولكن بقيت إلا وزارة الطاقة والمناجم هي التي تتحكم في سونطراك لأنها تابعة للدولة والتي دخلت بدورها في مشاريع مع بعض الشركات الأجنبية في إطار الشراكة.

-لا يساهم هذا القطاع في القضاء على البطالة لأنه يستغل نسبة قليلة من العمال وقلة الاستثمارات وتوسعها يقلل من دخول عمال.

-هناك استثمارات أجنبية ضئيلة جدا في هذا القطاع والسبب هو البيروقراطية الموجودة في الجزائر عكس الدول العربية مثلا المغرب التي وضعت تسهيلات للأجانب من أجل الاستثمار. فمثلا مدينة تلمسان تملك منجم العابد الواقع في مدينة سبدو، أراد مهندس من الولاية استخراج منه المعادن كالزنك والرصاص لكن الولاية لم توافق على هذا المشروع سنة 2002، ولكن في سنة 2007 تم انطلاق المشروع من طرف شركة صينية.

وفي هذا الإطار قدمت الشركة الإماراتية دوبال DUBAL مشروع من أجل انجاز مصنع للألمنيوم في جميع ولايات الجزائر من بينها مدينة تلمسان، ولكن الولاية لم توافق على هذا المشروع بسبب عدم إيجاد أرضية مناسبة لهذا المشروع.[10]

3-قطاع الأشغال العمومية والبناء:[11]

المحطة الثالثة كانت في قطاع الأشغال العمومية والبناء، لكن هذه المديرية لم تزودنا بالمعلومات كافية حول هذا القطاع، فهناك مشاريع تشرف عليها الولاية PSD أي الوالي هو الذي يقوم بعد الدراسة بإعطاء الموافقة أو عدم الموافقة على المشروع أو كذلك هناك مشاريع تشرف عليها الوزارة.

فمثلا مديرية الأشغال العمومية والبناء هي التي قامت بمشروع الطريق السيار (شرق –غرب)، الذي يضم شركتين:

شركة صينية من العاصمة إلى تلمسان.

شركة يابانية من العاصمة إلى عنابة .

[9] مديرية قطاع المناجم والصناعة بولاية تلمسان في سنة 2008.

[10] مديرية قطاع المناجم والصناعة بولاية تلمسان: مرجع سابق.

[11] مديرية قطاع الأشغال العمومية و البناء بولاية تلمسان في سنة 2008.

وهذا القطاع يقضي على البطالة بنسبة قليلة.

لاحظنا أن هناك مشاريع كثيرة في مجال انجاز الطرق وهناك مشاريع أنجزت وأخرى في طريق الانجاز، وهناك مشاريع رفضت وأخرى قبلت والتي في طور الانجاز.

4-قطاع الفلاحـــة:[12]

كانت المحطة الأخيرة وهي مديرية الفلاحة وكانت النتائج كالتالي:

يقوم الفلاحون بتقديم ملفات من أجل الدراسة في مجال التطوير والإنتاج الفلاحي حسب الخصوصيات في المنطقة مثلا: مشاريع إنتاج الحبوب والحليب والأشجار المثمرة والري الفلاحي.

لكن في السابق كانت تعطي الأراضي للفلاحين بدون مقابل وكانت تدعمهم في مشاريعهم بنسبة 100% ثم انخفضت إلى 30% والسبب هذا الانخفاض راجع إلى أن الفلاحين كانوا يبيعون استغلال الأراضي لأشخاص أو فلاحين آخرين.

وهناك عدة برامج قي قطاع الفلاحة التي جاءت بها الدولة من أجل تطوير هذا القطاع من بينها:

برامج التنمية المدعمة من طرف الدولة (المخطط الوطني للتنمية الريفية).برامج تنمية السهوب.

برامج القطاعي للتنمية وكل برنامج يموله صندوق التنمية.

-إن مديرية الفلاحة تضم مصلحتين في مجال الدعم الفلاحي:

المصلحة الأولى: مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار والتي قسمت هذه المصلحة إلى صناديق تمول المشاريع وكل صندوق يمول المشروع خاص به.

من بين هذه الصناديق:

صندوق تنمية الهضاب العليا.

صندوق تنمية السهوب.

صندوق التنمية الريفية.

المصلحة الثانية: مصلحة تنظيم الإنتاج الفلاحي والدعم التقني وهذه المصلحة تضم صندوقين:

الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار.الصندوق ا لوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

ويمكن استخلاص البرامج التي طبقت ما بين 2000-2008:

1)- **برنامج القطاع للتنمية:** دراسة وبناء وتجهيز 4 مقاطعات فلاحية (عين تالوت، سبدو، سيدي جيلالي، بني سنوس) بولاية تلمسان والغلاف المالي مقدر بـ: 4000000 دج.

2)- **برنامج صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي:** عن طريق حق الامتياز، تحسين العقار لمساحة 3150 هكتار - الغلاف المالي مقدر بـ: 85000000 دج لفائدة البلديات التالية:

عين تالوت 750 هكتار، أولاد ميمون 300 هكتار، سبدو 500 هكتار، عين غرابة 550 هكتار، بني بوسعيد 750 هكتار، بني سنوس 300 هكتار -إن هذا الدعم الفلاحي لا يعطي أملاك أو نقود للفلاحة والتنمية الريفية إلا بعد دراسة اللجنة للمشروع والموافقة عليه وبشكل مباشر في انجاز هذا المشروع وسنده عن طريق البنك، وعند الانتهاء من الانجاز تخرج اللجنة من اجل المعاينة هل هو موافق للمشروع المتفق عليه ومعنى ذلك أن المشروع قد أنجز حسب الاتفاق. مع الإشارة أن نسبة الدعم انخفضت من 100% إلى 70% إلى 30 %.

أما الملفات التي وافق عليها: 13655 ملف

عدد الملفات المرفوضة: 84 ملف

عدد المستثمرات التي هي في مستوى تحسن البرنامج هي 6266 مستثمر.

عدد المستثمرات المنخرطة في البرنامج هي 7730 مستثمر.

هذه الملفات تضم الغابات، الفلاحة، التخطيط وما نستخلصه انه وجود عدد كبير من المشاريع التي قبلت ولكن منها لم تنجز وكذلك مديرية الفلاحة تساهم بنسبة ضئيلة في القضاء على البطالة.

[12] مديرية الفلاحـــة بولاية تلمسان في سنة 2008.

-خـاتمــة:

وفي الأخير حسب رأيي أن حل مشكل الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة في قطاع الصناعة هو يجب أن تكون مراقبة شديدة على المشاريع التي توافق عليها الولاية وكذلك مشكلة تقديم المشاريع من طرف المستثمرين المحليين ليست في مستوى ولهذا يجب على هيئة متخصصة في دراسة المشاريع إعطاء عروض للمشاريع للمستثمرين المحليين وتوعيتهم في المشاريع المربحة وفي المستوى، وكذلك تخفيض من حدة البيروقراطية التي تعيق تطبيق المشاريع وخاصة للمستثمرين الأجنبية لهذا لابد من إعطاء تسهيلات من أجل القيام بها.

وكذلك الاهتمام بالهياكل القاعدية بجلب المستثمرين الأجانب والسواح، كما يجب على الجزائر بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي أن تشجع الاستثمار الأجنبي وتستفيد من تجارب الدول الأخرى كالمغرب وتونس في جلب الاستثمار الأجنبي، و المشاكل السابقة الذكر هي التي تعيق تطور الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات و هذا يصبح تهديد في ظل تحديات العولمة، ولهذا على الجزائر أن تختار القطاعات المنتجة وتشجيعها والبحث في ظل المشاكل التي تواجهها من طرف اللجنة الولائية للاستثمار.

المراجع:

-<u>المراجع باللغة العربية</u> :

1-الدكتور محمد بلقاسم بهلول: "الاستثمارات وإشكالية التوازن الجهوي"المؤسسة الوطنية للفنون، الطبعة 1990

2-د.منصور الزين "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر" من مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد02.

3-د.عمر صقر"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003

4-أوبختي نصيرة، بريك زهية:"واقع الاستثمار في الجزائر في ظل العولمة" مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تخصص إدارة الأعمال تحت إشراف شريف مصطفي 2008

5-مديرية السياحة بولاية تلمسان في سنة 2008.

6-مديرية قطاع المناجم والصناعة بولاية تلمسان في سنة 2008.

7-مديرية الأشغال العمومية والبناء بولاية تلمسان في سنة 2008.

8-مديرية الفلاحة بولاية تلمسان في سنة 2008.

<u>المراجع باللغة الفرنسية:</u>

1-« Fabien Boudier » : « Mondialisation et stratégie de firmes a l'international »

محاضرة لطلبة سنة أولى دكتوراه إدارة الأفراد وحوكمة الشركات–جامعة تلمسان– 2009.

2-Olivier Doffus, « la mondialisation » la .bibliothèque. du citoyen 1997.